

مصر تهاجم أوروبا وتذكر بتصرفها مع الأوكران مقارنة بالشرق الأوسط



هاجم مجلس النواب المصري البرلمان الأوروبي بعد بيانه الصادر حول حقوق الإنسان في مصر، وذكرهم بطريقة تعاملهم مع اللاجئين الأوكران بكل ترحيب مقارنة بقسوتهم مع لاجئي الشرق الأوسط.

وقال البرلمان المصري في بيان ردا على تقرير البرلمان الأوروبي بشأن حقوق الإنسان في مصر إنه: "يدعو البرلمان الأوروبي إلى أن يركز جهوده على الشأن الأوروبي والذي لا يخلو من الانتهاكات في مجال الحقوق والحريات، والتي كشفت عنها العديد من التقارير الدولية، حيث تشهد بعض الدول الأعضاء به تجاوزات مفرطة من قبل رجال الشرطة تجاه حرية التعبير والتجمع، فضلاً عن التمييز العنصري والديني، إلى جانب ازدواجية المعايير في استقبال اللاجئين والتي ظهرت جلية في استقبال اللاجئين الأوكرانيين "بثقافة الترحيب" في حين يتم التعامل مع اللاجئين من الشرق الأوسط وإفريقيا بالعنف والمعاملة اللإنسانية".

وأوضح: "طالع مجلس النواب المصري - بكل معاني الاستياء- القرار الصادر عن البرلمان الأوروبي بتاريخ الخامس من أكتوبر 2023 بشأن حالة حقوق الإنسان في مصر، اتصالا بحالة المدعو هشام قاسم، والذي يأتي -كعادته- ضمن سلسلة محاولات البرلمان الأوروبي غير المبررة واليائسة، لادعاء امتلاكه سلطات تقييم وتوجيه ومحاسبة من هم خارج حدود أعضائه، دون أدنى وجه حق، ومستخفاً بالمواثيق الدولية كافة التي تدين أية تدخلات في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة".

وتابع البيان: "يعرب مجلس النواب المصري عن رفضه هذا القرار الذي لا يتسم بالمصادقية أو الحيادية. ورغم أن هذا القرار قد ولد ميتا إلا أن المجلس بوصفه ضمير الأمة استوجب عليه الإشارة لبعض ما ورد بهذا القرار لأن فيه إجلاء للحقيقة ووضع الأمور في نصابها".

وقال البيان: "فيما يتعلق بالمدعو هشام قاسم ومطالبة القرار بالإفراج الفوري وغير المشروط عنه وإسقاط التهم السياسية ضده، تجدر الإشارة هنا إلى أن حقيقة الواقعة أنها جريمة سب وقذف في حق أحد رموز المعارضة السيد كمال أبو عيطة، حيث سعت القوى السياسية المعارضة وبعض من الحقوقيين المصريين التوسط لحل الخلاف وهو ما قوبل بالرفض من قبل الأخير، وجريمة أخرى هي الاعتداء على موظفين عموميين أثناء تأدية وظيفتهم، وأنه قد روعي اتخاذ كافة الإجراءات القانونية وفق قواعد القانون الجنائي المصري مع العلم أن ما يتضمنه القرار من الإفراج عن المذكور يعد انتهاكا لاستقلال السلطة القضائية المصرية، تلك الاستقلالية التي يطالب بها دوماً البرلمان الأوروبي نفسه، وهو ما ينم عن ازدواجية المعايير، ويشكل محاولة ضغط

مرفوضة ومستهجنة على القضاء المصري قبل نظر طعن المذكور في حكم حبسه؛ والمقرر نظره يوم السبت الموافق 7 أكتوبر 2023.

وأشار البيان إلى أنه: "فيما يخص تأكيد البرلمان الأوروبي على أهمية إجراء انتخابات موثوقة وحرّة ونزيهة في مصر، وحث السلطات على وقف مضايقة شخصيات المعارضة السلمية، بما في ذلك المرشحون الرئاسيون الطامحون، فإن تلك الإدعاءات جاءت مفتقدة للموضوعية وكاشفة عن النية المبيتة لإصدار أحكام سلبية مُسبقة عن العملية الانتخابية؛ فالهيئة الوطنية للانتخابات تقف على مسافة واحد من الجميع، وبوصفها الجهة المسؤولة عن إدارة العملية الانتخابية سبق وأن تأكد لها - من واقع متابعتها - عدم وقوع أية مخالفات أو أعمال محاباة أو مضايقات، من قبل الجهات المكلفة بتنفيذ قرارات الهيئة المتعلقة بالانتخابات الرئاسية، إلى جانب تشكيلها لجنة لتلقي جميع الشكاوى الخاصة بالانتخابات الرئاسية 2024 ذات الصلة بمختلف جوانب العملية الانتخابية وعدم توائها في فحص ما يرد إليها من شكاوى، مستعينة في ذلك بالجهات المعنية ذات الصلة".

وأكد بيان البرلمان المصري: "فيما يتعلق بالإفراج الفوري عن السجناء المحبوسين تعسفياً، وهم ما أسماهم القرار (السجناء السياسيين)، ومن بينهم المدعو علاء عبد الفتاح، فإن هذا الأمر مرفوض جملة وتفصيلاً لما فيه من مساس بالقضاء المصري الذي كان ومازال محرراً للعدالة، ومحاولة مرفوضة لتسييس أحكامه".

وفيما يتعلق بما تضمنه القرار من الإشارة إلى قيام السلطات المصرية بالقبض على عدد ثلاثة وسبعين عضواً من أعضاء الحملة الانتخابية للمرشح الرئاسي المحتمل أحمد طنطاوى، قال البيان: "إن هذا الأمر يجافي الحقيقة ولا يعد ذلك إلا محض إدعاءات كاذبة تبناها القرار في محاولة لتشويه نزاهة العملية الانتخابية، وما يؤكد ذلك أن المرشح المحتمل المذكور لم يفصح عن أى من الأسماء التي يزعم إلقاء القبض عليها حتى يتسنى لسلطات التحقيق التحري عن الأمر والتأكد من مدى صحته".

ويؤكد مجلس النواب المصري على أنه "شديد التمسك ببناء صداقات متوازنة مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك البرلمان الأوروبي، ولعل استقباله لثلاثة وفود من البرلمان الأوروبي خلال عام 2023 كاشفاً عن هذا الأمر إلا أن هذه الصداقات يجب أن تكون ركيبتها الاحترام المتبادل والبعد عن الوصائية".

وختاماً يؤكد مجلس النواب المصري على أن "حقوق الإنسان هو ملف إنساني قبل أن يكون ملفاً حقوقياً تلك هي الرؤية المصرية لملف حقوق الإنسان بعيداً عن محاولات العديد من الأطراف الدولية لتوظيفه من أجل فرض أجندات وإملاءات على إرادات بعض الدول تحت مزايم حمايتها، إذ يتعارض ذلك مع سيادة الدول واستقلاليتها، وهو ما ترفضه الدولة المصرية في تعاملها مع هذا الملف".